

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٤٩

الأربعاء، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد إيشيكاني (اليابان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كوزمين
 الإكوادور السيد بيريس لوس
 ألبانيا السيدة دوتلاري
 الإمارات العربية المتحدة السيد المزروعي
 البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
 سويسرا السيدة بيرسفييل
 الصين السيد ليانغ هونغ تشو
 غابون السيد بيانغ
 غانا السيد بواتنغ
 فرنسا السيدة ديم لابليل
 مالطة السيدة غات
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد وكرماسينغ
 موزامبيق السيد فرنانديز
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد سيمونوف

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-02372 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد خان.

السيد خان (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن تتاح لي الفرصة لتقديم إحاطة أخرى إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في دارفور. وأود أيضا أن أعرب عن شكري بشكل شخصي للسفير الحارث إدريس الحارث محمد، الممثل الدائم للسودان، على حضوره اليوم. وكان من دواعي سروري أن أجلس معه أمس، حيث أجرينا مناقشات محددة قبل إحاطتي اليوم.

في آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.9113) قبل بضعة أشهر، والتي قدمتها من الخرطوم لأول مرة، كنت صريحا تماما فيما يتعلق بتوقعات شعب السودان وآماله. وقد بينت توقعهم إلى العدالة ورسمت مسارا نأمل أن يساعدنا نحن، كمكتب، والمجتمع الدولي على الاضطلاع بمسؤولياتنا تجاههم.

ونحاول الاضطلاع بتلك المسؤوليات من خلال إجراء تحقيقات مركزة بشكل متزايد مع اتخاذ إجراءات متأنية ومدروسة. ولذلك، فإننا جديرون بحق بالثقة التي لا يبخل سكان دارفور في التعبير عنها في كل مرة نلتقي بهم في السودان، أو في أي مكان آخر من العالم، بهذا الشأن. وبغية الوفاء بذلك الوعد، حددت في تقريرتي السابق نقاط

مرجعية جديدة من شأنها أن تساعد على تحديد المرحلة التي وصلنا إليها وإلى أين تسير الأمور على صعيد تنفيذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

ويسرني أن أبلغكم بأننا قطعنا خطوات كبيرة إلى الأمام. ولا يمكن قياس ذلك بالخطابة أو الكلمات البسيطة، بل بمؤشرات قابلة للقياس الكمي من حيث عدد الشهود الذين تم الاستماع إليهم والشهادات التي أدلى بها الناجون الأبطال والشهود الذين أُتيحت لهم فرصة المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية للإدلاء بشهاداتهم.

لقد أحرز تقدم سريع في محاكمة السيد عبد الرحمن، المعروف أيضا باسم السيد علي كوشيب. فعلى مدى الأشهر الثمانية الماضية منذ بدء المحاكمة، استمعت المحكمة الجنائية الدولية إلى ٥٠ شاهدا على مدار الـ ٧٨ يوم عمل، وبطبيعة الحال، نظرت المحكمة في قدر كبير من الأدلة المستندية. وأحييت شهاداتهم روايات الفظائع التي عانى منها الضحايا والناجون والتي أجبرت مجلس الأمن على إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية قبل ٢٠ عاما تقريبا. وأُتيحت لهؤلاء الشهود فرصة مواجهة المتهم وتمحيص رواياتهم أمام قضاة محايدين مستقلين، مما نتج عنه سجل سيمهد الطريق في نهاية العملية للبت في ما حدث ولتحديد ما إذا كان المتهم مسؤولا.

ولا يسعني إلا أن أشيد ببطولة ومثابرة وتقاني الناجين الذين أدلوا بشهاداتهم في تلك القضية بالذات. فشجاعتهم ومثابرتهم - رغم كل الصعاب فعلا - شيء يُشعرنني بالتواضع حقًا. وتلك الصفات شيء نلّمسه في الضحايا في أجزاء كثيرة من العالم. فعلى الرغم مما تحملوه، فإنهم يجسدون بطريقة ما أفضل ما فينا ويرمزون إلى انتصار الأمل في مواجهة تجاربهم الفظيعة والباثسة. وهذا شيء يجب أن نأخذ على محمل الجد، وليس باعتباره شيئا بلا قيمة أو تأثير. وتعتبر الإفادات المقدمة عن التجارب الإنسانية لأشخاص يمكن أن يكونوا أمهاتنا أو آبائنا أو إخواننا أو أخواتنا أو أطفالنا - عن معاناة عميقة، في الواقع أعمق معاناة: فقدان أفراد الأسرة وفقدان أصدقاء المدرسة والتشريد من المنازل. وتوقف تعليم الأطفال والسنوات المليئة بالتحديات والصعوبة للغاية - ليست شهورا بل سنوات وعقود - التي تحملوها في مخيمات

وأعتقد أنه من الصواب التتويه بكل ما يقومون به من عمل. وأعتقد أنه حتى الآن، قبل اختتام المحاكمة، هناك الكثير مما يدعو للفخر والكثير مما يمكن أن يحتذى به في عمل أجهزة المحكمة والممثلين القانونيين للضحايا والدفاع في قضايا أخرى.

لقد انقضت خمسة أشهر منذ زيارتي الأخيرة إلى دارفور، وأعتقد أن التقييم العادل يجبرنا على التوصل إلى استنتاج مفاده أن المكتب الذي أتشرف برئاسته قد بذل جهودا مخصصة حقا للوفاء بالوعود التي قطعتها للمجتمعات التي كان لي شرف لقائها، للاستماع إليها والتفاعل معها. ومن خلال التدابير التراكمية والاستخدام المركز للموارد الإضافية ومحاولة الحصول على مزيد من المعلومات، حاولنا أن نعيد إلى لاهاي، إلى أنشطة مكثبي، الإلحاح الذي شعرنا به بشدة في مخيمات المشردين في دارفور.

ولكن لا يزال هناك جزء أساسي وجوهري من عملنا الجماعي يجب معالجته. وكما ورد في التقرير وكما هو واضح بجلاء، فإن تعاون حكومة السودان يكتسي أهمية حاسمة إذا أردنا تلبية احتياجات أهل دارفور. ولا يسعدني أن أقول هذا، ولكن الحقيقة المؤسفة هي أن حكومة السودان لا تفي بمتطلبات التعاون التي حددها هذا المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق، على النحو الوارد في القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، الذي اتخذ قبل كل تلك السنوات.

لقد قطع كبار المسؤولين في البلد العديد من الوعود المهمة ووقعوا اتفاقات تعاون وتعهدوا بالالتزامات. ولم يتم احترام هذه الاتفاقات، التي أبرمت أمامي خلال زيارتي الأخيرة وتم التوقيع عليها في مذكرات تقاهم. وللأسف، من واجبي أن أقول إن التعاون قد تدهور، ولم يتحسن، منذ إحاطتي الأخيرة. ويحاول تقريي أن يبين بإنصاف ودقة الفجوة المؤسفة القائمة بين أقوال حكومة السودان وأفعالها.

وعلى الرغم من الالتزامات التي جرى التعهد بها خلال زيارتي للسودان، أصبح الوصول إلى البلد أكثر صعوبة. وتم وضع عقبات إدارية جديدة، ويلزم بذل جهود هائلة من أجل الحصول ببساطة على تأشيرات دخول لمرة واحدة. كما لم يتم الوفاء بوعدهم منح تأشيرات دخول

اللاجئين كنازحين داخلية في أرضهم أو في البلدان المجاورة أو في جميع أنحاء العالم، حيثما لجأوا بسبب ما لحق بهم في السودان.

واستمعت المحكمة أيضا إلى روايات عن الوصم الذي عانى منه ضحايا العنف الجنسي والجنساني، بل والوصم الذي يعاني منه الأطفال الذين جاءوا كثمرة لذلك العنف. ولكن وسط تلك الروايات المروعة حقا، من اللافت للنظر أن الأمل لم ينطفئ. فثمة أمل في رواياتهم، كما سمعناها من فم الشهود. وإذا جاز لي، سأقدم مثالا على ذلك للمحكمة، وهو وارد في تقريرنا. ولكنني أعتقد أن الشهادة الأكثر بلاغة هي شهادة أولئك الذين عانوا من الخسارة التي وصفوها. وسأقتبس من محاضر جلسات المحكمة. يقول أحد الشهود:

”نحن بحاجة إلى معرفة ما يقولونه عن من قتل أفراد أسرهم، ومن شردهم، ومن استولى على ممتلكاتهم، ومن صادر ماشيتهم. ولا يمكن لشخص واحد، ولا حتى مائة شخص، وصف ذلك بما فيه الكفاية. وعلينا أن نظهر للضحايا أن هناك عدالة في هذا العالم“.

وهذه الصلاة وهذا الأمل وهذه الحتمية هي التي أجبرت المجلس على إحالة المسألة إلى المحكمة. ولم يكن ذلك ممارسة للسياسة، لقد كان ممارسة للإنسانية، في رأيي بكل احترام، فضلا عن كونه شرطا قانونيا للوفاء بالتزامات المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويسرني أن أقول إن المحاكمة تحرز تقدما سريعا، ويعتزم الادعاء اختتام مرافعته بنهاية الشهر المقبل، على النحو الوارد في التقرير. وذلك يجعل وتيرة المحاكمة هي الأكثر كفاءة منذ إنشاء المحكمة. وقد تحقق ذلك من خلال تقديم أدلة محددة الأهداف، ومن خلال اتفاقات بين الادعاء والدفاع حيثما أمكن ذلك. وقد تحقق ذلك أيضا من خلال الإدارة الممتازة للمحاكمات من جانب القضاة المستقلين في المحكمة الجنائية الدولية، وبفضل العمل الدؤوب الذي يقوم به رجال ونساء قلم المحكمة، الذين غالبا ما يكونون غير مرئيين، ولكنهم يتعاملون مع المسائل المتعلقة بالشهود، مثل إحضارهم إلى المحكمة، ومع إجراءات المحكمة والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين وكتاب الاختزال.

الأعضاء أو المجلس اتخاذها أو اتخاذ قرار بشأنها بغية تشجيع تنفيذ الالتزامات الدولية والوفاء بها؟ وأعلم أن الموقف في السودان قد يكون حساسا، وربما كانت هناك لحظات كثيرة تتسم بالحساسية هناك. إننا نحاول العمل بطريقة تساعد السودان في انتقاله وتحقيق السلام والأمن والاستقرار بدلا من تقويضهم. ولكن التزامي، بحكم النظام الأساسي، مركز تماما. وخلال الفترة الأخيرة، منذ عام ٢٠٠٥، لم تجر محاكمة محلية واحدة في السودان بشأن مئات الآلاف من الأشخاص الذين شردوا، وصور الممتلكات التي تُحرق وتدمر، ومزاعم الاغتصاب واستهداف الأطفال والمدنيين التي سمعناها في قاعة المحكمة وفي العديد من الأماكن الأخرى أيضا. وإذا لم نر تغييرا في النهج، فقد لا يكون لدي خيار في التقرير المقبل سوى البدء في اتخاذ بعض الإجراءات الأخرى من جانب الدول الأعضاء في الفترة المقبلة.

لكنني منفتح على التعاون. وأنا منفتح حقًا، وقد ذكرت ذلك لسعداته أمس، النهج الابتكارية، مثل العمل مع الاتحاد الأفريقي ومع السودان، وبناء الشراكات. ولكن لا بد من القيام بشيء ما، لأن الشراكات تتطلب مشاركة شخصين وكيانين. وكما يقول المثل: "يلزم اثنان لرقص التانغو". لا يمكننا أن نحاول التحرك بمفردنا - وإذا فعلنا ذلك، فلن نصل إلى الوجهة المكلفين بالوصول إليها، وهي ببساطة الوصول إلى الحقيقة. ويجب ألا يسمح للذين يرغبون في إحباط المسألة بامتلاك زمام الأمور. وقد أعربت عن ذلك في الخرطوم وفي اجتماعاتي أمس، وكذلك في مناسبات أخرى.

ويحدوني أمل صادق حقًا في أن نتمكن من الدخول في شراكة مع السودان، وأن يتمكن السودان من اغتنام الفرصة من أجل مصلحته ومن أجل سمعته الدولية والشعب الذي يمثلته ومستقبله. ويحدوني أمل حقيقي في أن يتسنى اعتماد خريطة الطريق نحو المسألة التي عرضتها، لأنها ستكون مفيدة للعدالة الدولية، وفي رأيي، مفيدة للسودان أيضًا. وسنسعى جاهدين لكفالة عدم نجاح أي شخص يسعى إلى إحباط عمل المحكمة من خلال عدم التعاون. ولهذا السبب، حاولنا قدر استطاعتنا بناء شراكات جديدة، والتوجه إلى دول ثالثة ومنظمات دولية، وتعزيز قاعدة الأدلة من مجموعة متنوعة من المصادر الأخرى.

لمرات متعددة. وهذه ليست سوى بداية القصة، لأنه حتى عندما نحصل على تأشيرة دخول لمرة واحدة، محدودة المدة الزمنية، يتعين علينا الحصول على تصاريح سفر داخلية للذهاب، على سبيل المثال، إلى دارفور. وكانت هناك قرارات تقول إننا لا نستطيع الحصول على تلك التصاريح قبل السفر، لذلك يجب نشر الفرق للانتظار في دارفور لكي تقوم بعملها. والسبب في اعتقادي أن هذا مهم هو أن لدينا وظيفة يجب القيام بها. وسنحاول القيام بها. ولكن في حين أن الموظفين الدوليين قد يجلسون في فنادق في الخرطوم في انتظار الحصول على تصاريح السفر، لدينا أطفال ونساء ورجال ينتظرون في مخيمات اللاجئين، في انتظار العدالة. وصبرهم، وليس صبري، هو ما أركز عليه تماما.

لا يزال الوصول إلى الوثائق والشهود مقيدا، وهناك تحديات كبيرة، حتى في الوصول إلى ما يجب بوضوح أن يكون متاحا علنا، على سبيل المثال، الأرشيف الوطني. وفي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، خلال الأشهر الستة الماضية، لم تنفذ حكومة السودان، للأسف، ولا طلب واحد للمساعدة. ولا يزال هناك أكثر من ٣٤ طلبا من هذه الطلبات معلقة، وما زلت أنتظر الموافقة الرسمية على ما وعدت به شفويا وما ورد في مذكرة تفاهم موقعة، أي قدرتنا على إنشاء مكتب في الخرطوم.

وقد يقال إن هذه مسائل بيروقراطية، وأن هذا دليل على الخلل الوظيفي، وليس العرقلة. والزمن كفيّل بأن يخبرنا، لكن هناك شيء واحد واضح، وهو أن الأمور تزداد سوءا. لقد كانت الأمور أفضل، ويمكن أن تتحسن مرة أخرى إذا كانت هناك إرادة للتعاون مع الإرادة والالتزامات الدولية للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ومع كل الاحترام الواجب، يلزم تغيير موقف المكلفين بالمسؤولية أو الذين تولوا المسؤولية في السودان، لأن ما نتكلم عنه هو ليس قوة ومصادقية المحكمة الجنائية الدولية أو المكتب الذي أترأسه فحسب، ولكن أيضا قوة ومصادقية المجلس.

فهل يمكن تجاهل قرارات المجلس والتزاماته، عندما يتم التوصل إليها في نهاية المطاف؟ وهل يمكن لأي فرد أو دولة أو سلطة أن تتجاهل إرادة مجلس الأمن؟ إذا كان الجواب نعم، فهل هناك أي أمل؟ وإذا كان الجواب لا، فما هي مسارات العمل التي يمكن للدول

الوعود التي قطعتها حكومة السودان خلال زيارتي السابقة. ولكن بغض النظر عن ذلك التعاون، لدي كل الثقة بأنني سأتمكن من الإبلاغ عن التقدم الإضافي المحرز في المحاكمات الحالية. ويحدوني الأمل أيضا في أنه ستكون قد حددت مسارات جديدة لمزيد من المساءلة.

ويجب ألا يكون السؤال حقا ما إذا كان بوسعنا أن ننفذ الولاية، بل الكيفية التي سننفذها بها. وأعتقد أنه يمكننا، من خلال اعتماد الاستراتيجية الجديدة، وبإضافة موارد جديدة، وإجراء التحقيقات بمزيد من المثابرة، أن نكفل استمرار اتخاذ خطوات نحو تحقيق العدالة. ولعل السؤال المطروح في الوقت الراهن هو ما إذا كان يمكن تحقيق ذلك وما إذا كان سيتم في شراكة صادقة مع حكومة السودان أم لا. وأنا شخصيا، بالنيابة عن مكتبي، يحدوني أمل صادق في أن يصبح شريكا قيما ومستعدا للعمل معي لتحقيق العدالة بطريقة تسمح لنا بأن نقول للضحايا - وأن ننظر في وجوههم ونقول إن هناك عدالة وأن حياتهم وتجاربهم تهم جميع أعضاء المجلس. ومن ثم يمكننا أيضا إغلاق الحالة وتبديد الغيوم التي تخيم على السودان حتى يتمكن من تحقيق مصيره من خلال تحقيق تطلعات جميع مواطنيه، غير مثقل بأعباء الماضي التي سيجملها حتى تحقيق العدالة.

لا يمكن أبدا أن يكون الضحايا والناجون بعيدين عن أفكارنا. وأعتقد حقا أنه من المهم في هذه القاعة أن نتذكرهم. وإذا استطاع أعضاء المجلس أن يتصوروا وجوه الأطفال - بعضهم يطرق كرات قدم مفرغة من الهواء والبعض الآخر يرتدي مجموعة من الملابس التي ربما ارتدتها أجيال، والآباء الذين ولدوا هم أنفسهم في المخيمات، لأن هناك العديد من التحديات التي نواجهها - أعتقد أنهم سيدركون أنه آن الأوان لتعليق الخطاب السياسي العادي. وسيدركون أنه في لحظات التأثير التي نتمتع بها جميعا - لحظات السلطة التي لا يزال المجلس يتمتع بها - نحتاج إلى أن نتمكن من النهوض بالمسؤوليات بطريقة نفخر بها.

ومنذ أن بدأت مسؤولياتي كمدع عام قبل عام ونصف تقريبا، بذلت أنا ونوابي وموظفو مكتبي جهودا مخلصه وحازمة جدا لإصلاح

ويسرني أن أنه بأننا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززنا ذلك التعاون إلى حد كبير، وهو يؤتي ثماره. وقد أتاحت لنا الابتكارات والنهج الجديدة المطروحة جمع أدلة جديدة فيما يتعلق ببعض الأفراد الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال لم تُنفذ.

ولكن الحاجة لا تزال قائمة إلى عمل المزيد. وأعتقد أن من الصواب أن نشيد أيضا بالدول التي ساعدتنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وينبغي أن يكون الجميع نصيرا للبشرية. ويجب ألا يتعرض ذلك للخطر بسبب التصدعات في المجلس أو على الساحات الدولية التي نشهدها في جميع أنحاء العالم. وهذا أمر لا يتعلق بالسياسة، بل إنه يتعلق بالمعايير الأساسية للإنسانية. ويمكننا - وآمل - أن نتخلص من أدغال المعلومات المضللة لتمكننا أيضا من الاضطلاع بمسؤولياتنا بغية الوصول إلى الحقيقة وتحديد خريطة طريق مناسبة حتى أتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتي بموجب نظام روما الأساسي وأمام المجلس، وللمساعدة في تحديد طريقة لإغلاق الحالة. وكما قلت مرارا، لا يمكن أن تكون هذه الحالات مسائل لا تنتهي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرينا عملية مسح شاملة مع عدد من الدول الثالثة، أعتقد أنها ستكون بالغة الأهمية، وآمل أن أبلغ عن ذلك بمزيد من المعلومات في إحاطتي المقبلة للمجلس.

وبالإضافة إلى تقديم إحاطات للدول والمنظمات الدولية والشركاء الذين حاولوا أن يكونوا إلى جانب الإنسانية والعدالة، أود أيضا أن أشير إلى أنه في بعض الأحيان يقدم الإسهامات الأكثر قيمة أولئك الذين يكرسون أنفسهم من أجل الصالح العام تماما. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بمسئولياتي الخاصة المعنية بدارفور، التي تجلس خلفي، السيدة أمل كلوني، على تفانيها في خدمة قضية العدالة. وهذا ليس أمرا شكليا. إنه يظهر حقا دليلا على أنه عندما نعمل معا، يمكننا أن نحدث تغييرا. ولكن هذا هو ما يتطلبه الأمر. إنه يتطلب أن نتكاتف بطريقة غير سياسية - ونحن لسنا سياسيين - للوصول إلى الحقيقة بشكل مستقل ومحادي. وعندما أقدم إحاطة للمجلس في المرة القادمة، آمل أن أبلغكم بأنه كان هناك تشييط وجهد مشترك متجدد بين مكتبي والسلطات السودانية لتنفيذ الولاية التي أناطها بنا المجلس. وسيجسد ذلك أيضا

ولكي تضطلع المحكمة الجنائية الدولية بولايتها بفعالية واستقلالية ونزاهة، فإن ذلك يعتمد على مساعدتنا جميعا. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء كافة إلى الامتثال لالتزاماتها بالتعاون، سواء بموجب نظام روما الأساسي أو عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). كما ندعو السلطات السودانية إلى دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية باتخاذ تدابير ملموسة.

ومكافحة الإفلات من العقاب عنصر أساسي في السياسة الخارجية السويسرية. كما أنها تأتي في صميم اتفاق جوبا للسلام. وضمان العدالة ليس واجبا من حيث المساءلة فحسب، بل هو أيضا ضرورة حتمية لمستقبل السودان.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على الدور الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها مؤسسة الملجأ الأخير لمحاكمة أخطر الجرائم الدولية، وتحقيق العدالة للضحايا، وبالتالي الإسهام في تحقيق سلام دائم. وتحظى المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام بدعمنا الكامل.

السيد ويكرماسينغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى المدعي العام على التقرير السادس والثلاثين عن الحالة في دارفور، المقدم عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، وعلى إحاطته الإعلامية اليوم.

ونرحب بالتقدم السريع المحرز في محاكمة السيد عبد الرحمن كخطوة تاريخية نحو السعي إلى إقامة المساءلة فيما يتعلق بالناجين والمجتمعات المتضررة في دارفور بعد سنوات عديدة. وفي ضوء ذلك، تود المملكة المتحدة أن تشيد بالالتزام الدؤوب للمحكمة الجنائية الدولية لأكثر من ١٧ عاما بالمساعدة على تحقيق العدالة لشعب دارفور. وكما سمعنا، فإن محاكمة السيد عبد الرحمن مكنت الضحايا والشهود من الإدلاء بأقوالهم بشجاعة وأن يثبتوا للضحايا الآخرين أنه يمكن تحقيق العدالة. وهذا التقدم مثال على الكيفية التي يمكن بها للتعاون القوي مع المحكمة الجنائية الدولية أن يترجم إلى عمل ذي مغزى. ولذلك، من المخيب للآمال للغاية ألا يكون هناك تعاون كاف من جانب

عمليات ومهام مكتبي وإعادة هيكلتها وتحسينها وإضفاء المزيد من الروح المهنية عليها حتى أتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتي على نحو أفضل بموجب نظام روما الأساسي. ومع أكبر قدر من الاحترام، ربما حان الوقت - بل ربما طال انتظاره - لكي يكون السودان مصمما بالمثل على كفالة تعاونه مع مكتبي، لأن هذا هو المطلوب منه كوظيفة من وظائف القانون الدولي عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). لأنه كما قلت، سيحكم القضاة على ما يتم تقديمه في قاعة المحكمة، لكن التاريخ بالطبع يحكم علينا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام خان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، على إحاطته القيمة، وأن أؤكد دعم سويسرا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد أحطنا علما بالتقرير السادس والثلاثين للمدعي العام عن الحالة في دارفور، ونقدر جهوده لعرض أنشطة المحكمة ومكتبه بطريقة شفافة. ويسر سويسرا التقدم الكبير الذي أحرز هذا العام في محاكمة السيد عبد الرحمن. فتلك المحاكمة ضرورية للضحايا والمجتمعات المتضررة، التي تنتظر العدالة منذ أكثر من ١٧ عاما. وهي أيضا محاكمة تاريخية لأنها الأولى على الإطلاق الناتجة عن إحالة من مجلس الأمن.

ونشيد بالنهج الذي محوره الضحايا الذي يتبعه المدعي العام. ونشكر أيضا الشهود الكثرين الذين أدلوا بشهادتهم أمام المحكمة على شجاعتهم وتصميمهم، ونشيد بالمجتمع المدني على جهوده الدؤوبة لدعم تلك الإجراءات. ونشيد أيضا بمختلف الدول الثالثة والمنظمات الدولية على مساعدتها، التي كان بها دور رئيسي أيضا. وتمنح تلك المحاكمة صوتا للضحايا والناجين. إنها تؤكد مرة أخرى الدور الوقائي والتصالحي الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية. فالمحكمة أداة للسلم والأمن، وبالتالي فإن روح ولايتها وولاية المجلس هما عين الشيء.

وما زلنا نرصد إجراءات المحاكمة الجارية في القضية المتعلقة بالقائد السابق للجنجويد السيد عبد الرحمن، المعروف أيضا باسم علي كوشيب. وهذه قضية تاريخية - وهي أول محاكمة ضد أي قائد كبير في الفظائع التي ارتكبتها نظام عمر البشير والقوات المدعومة من الحكومة في دارفور، والأهم من ذلك، أول فرصة حقيقية للعدالة أتاحت لضحايا دارفور. ونعرب عن تقديرنا لشجاعة جميع الشهود والضحايا الذين تقدموا للإدلاء بشهاداتهم. ونقدر أيضا عمل موظفي المحكمة الذين يسروا مشاركتهم ويكفلون سلامتهم وأمنهم.

وهذه لحظة حاسمة بالنسبة لمستقبل السودان. وقبل بضعة أسابيع فقط، وقعت الأطراف اتفاقا سياسيا إطاريا لاستعادة التحول الديمقراطي في السودان. وبعد مرور أكثر من عام على استيلاء الجيش على السلطة، يشكل ذلك الاتفاق وبدء المرحلة الثانية من الحوارات مؤخرا بشأن المسائل المعلقة خطوتين واعدتين نحو التوصل إلى اتفاق نهائي لتشكيل حكومة مدنية. ويعكس الاتفاق السياسي الإطاري أيضا قيم ثورة ٢٠١٩، مع الاعتراف بتنوع الشعب السوداني والالتزام بإنشاء دولة جديدة تستند إلى المبادئ الديمقراطية الأساسية ومعايير حقوق الإنسان. وحقيقة أن تلك المفاوضات قد جرت على الإطلاق هي شهادة على النساء والرجال والشباب السودانيين، الذين خرجوا إلى الشوارع بإصرار وشجاعة للمطالبة بحقوقهم والدعوة إلى الحكم المدني، على الرغم من تعرضهم للعنف على أيدي قوات الأمن السودانية.

ولكن بعض أصعب التحديات تنتظرنا، حيث تبدأ الأطراف في معالجة مجموعة من القضايا الشائكة في المرحلة الثانية من الحوارات، بما في ذلك العدالة الانتقالية، واتفاق جوبا للسلام، وإصلاح القطاع الأمني. والعنف الذي ما زلنا نشهده في دارفور والنيل الأزرق وأماكن أخرى يدل على أهمية معالجة تلك المسائل في حوارات شاملة. وبينما تمضي المفاوضات قدما، نشدد على أهمية الاحترام الكامل لحرية تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع السلمي. إن تأثير عقود من الدكتاتورية في عهد البشير لن يُمحى بين عشية وضحاها. وسيحتاج السودان إلى استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية لتلبية احتياجات الضحايا، وإعادة

السلطات السودانية، على الرغم من تأكيداتها للمدعي العام خلال زيارته للسودان. ومن شأن المشاركة القوية أن تثبت جدية السلطات السودانية في الوفاء بالتزاماتها بشأن العدالة الانتقالية، على النحو المبين في اتفاق جوبا للسلام لعام ٢٠٢٠ والاتفاق الإطاري الأولي الموقع في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

والمملكة المتحدة تحت السلطات السودانية على أن تعزز تعاونها فورا مع المحكمة، لا سيما في المجالات الثلاثة التالية. أولا، ندعو السلطات السودانية إلى إتاحة الوصول الفوري إلى المحفوظات الوثائقية والشهود ذوي الصلة بتحقيقات المحكمة. ثانيا، الوجود الدائم أمر حيوي لمكتب المدعي العام لتعميق مشاركته مع المجتمعات المتضررة. ولذلك، نحث السلطات السودانية على المساعدة في تيسير إنشاء مكتب ميداني في الخرطوم، وإزالة العوائق البيروقراطية غير الضرورية التي تحول دون السماح لموظفي المحكمة بالحصول على تأشيرات دخول متعددة إلى السودان، وإتاحة إمكانية الوصول إلى دارفور لموظفي المحكمة الجنائية الدولية. ثالثا، ندعو المملكة المتحدة السلطات السودانية إلى الاستجابة بسرعة لطلبات المساعدة المعلقة التي قدمتها المحكمة، مشيرة إلى أن ٣٤ طلبا لا تزال معلقة، ولم ترد أي ردود في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي.

وأخيرا، نرحب باستمرار التعاون بين المحكمة والدول الثالثة ونشجعه، الأمر الذي ثبت أنه حيوي بشكل خاص في غياب تعاون السلطات السودانية. وتود المملكة المتحدة أن تؤكد مجددا دعمها للمحكمة في تحقيق العدالة لشعب دارفور. وفي هذا الصدد، ندعو إلى اتخاذ إجراء لتنفيذ أوامر المحكمة الجنائية الدولية الأربعة التي لا تزال معلقة في حالة دارفور، وندعو إلى تسليم السيد باندا، الذي لا يزال هاربا من العدالة.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر المدعي العام خان على تقريره وإحاطته الإعلامية اليوم بشأن التحقيقات والمحاكمات الجارية للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة في دارفور. ونقدر تفانيه والتزام قضاة ومحامي وموظفي المحكمة الجنائية الدولية الثابت بالسعي إلى تحقيق العدالة لشعب دارفور.

إصلاح تكوين المحكمة بالكامل تقريبا. وبعد ١٨ عاما عقدت المحاكمة الأولى أخيرا. في ذلك السياق، أود أن أتشاطر بعض الملاحظات العامة.

أولا، هناك حدث عادي وروتيني: محاكمة المتهم علي كوشيب الذي سلم نفسه طوعية إلى المحكمة الجنائية الدولية في صيف عام ٢٠٢٠ - ولكنه يصور لسبب ما على أنه معلم تاريخي في عمل الاختصاص القضائي الجنائي الدولي. كما يصور الزخم المتعلق بملف دارفور حصرا على أنه ميزة خاصة بالمحكمة. وفي الوقت نفسه تعزى النكسات والإخفاقات إلى أخطاء أطراف ثالثة مثل عدم التعاون المطلوب من جانب الدول وعدم الوفاء بالوعود والتوقعات في جملة أمور. وبالمناسبة فإن هذا السلوك ليس نموذجيا وعاديا لدى المحكمة الجنائية الدولية وحدها، بل هو كذلك أيضا لدى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التي ورثت أسوأ ممارسات سلفها - المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. ويوجه اللوم للسودان الآن بسبب فتور العلاقات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ولعل المسألة تكمن في أن مصداقية المحكمة الجنائية الدولية - بوصفها هيئة غير متحيزة وغير مسبقة - قد قوضت إلى حد كبير في نظر المجتمع الدولي.

ثانيا، إن المحاولات المستمرة من جانب المحكمة الجنائية الدولية لإعادة تكوين قواعد القانون الدولي القائمة بمفردها تبعث على القلق. وتجدر الإشارة في ذلك الصدد إلى الحكم الصادر في ٦ أيار/مايو ٢٠١٩ بشأن الاستئناف الأردني بمشاركة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. لقد بينت استنتاجات المحكمة بوضوح مدى بعد المحكمة الجنائية الدولية عن التقييمات الناقبة لاختصاصها. وعلى الرغم من سوء تفسير المحكمة لمسألة الحصانات، لم يمثل أي بلد لمذكرة التوقيف غير الشرعية بحق الرئيس السوداني عمر البشير خلال زيارته الرسمية، ما يعني الاعتراف بحصانته بموجب القانون الدولي العرفي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نفسها.

ثالثا، بما أن مجلس الأمن أحال الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن من المفيد للمجلس أن يتابع عمل المحكمة في

بناء الثقة، وإصلاح العلاقات بين المجتمعات المحلية، ووضع السودان على طريق تحترم فيه حقوق الإنسان.

وكجزء من تلك الاستراتيجية الأوسع نطاقا، نحث السلطات السودانية بقوة على الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) والمضي قدما في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في المجالات التي حددها المدعي العام مرارا وتكرارا باعتبارها أولويات. هناك ثلاثة مشتبه بهم صدرت بحقهم مذكرات توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، وهم محتجزون حاليا في السودان: عمر البشير وأحمد هارون وعبد الرحيم محمد حسين. والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في هذه القضايا أمر أساسي لتحقيق العدالة في دارفور في نهاية المطاف. وسيكون ذلك إشارة واضحة إلى أن قادة السودان ملتزمون بمبدأي العدالة والمساءلة على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي الإطاري. يجب على السلطات السودانية أن تواصل السماح لفرق المحكمة الجنائية الدولية بالسفر داخل البلد. إضافة إلى ذلك، يجب عليها أن تتصرف بشأن الطلبات العديدة المعلقة من المدعي العام للحصول على الأدلة وغيرها من المعلومات والمساعدة، بما في ذلك عن طريق توفير الوصول دون عوائق إلى الشهود الرئيسيين واتخاذ خطوات لتيسير تعزيز الوجود الميداني للمحكمة الجنائية الدولية.

وخلال الأشهر القليلة المقبلة، سنواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوداني وهو يعمل من أجل إيجاد أرضية مشتركة حول كيف يمكن للعدالة الانتقالية، بما في ذلك المساءلة عن العنف خلال عقود عديدة من الصراع، أن تعزز الحقيقة والعدالة والمصالحة والتعافي.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر السيد كريم خان. وكما هو الحال دائما، فقد قدم إحاطة ممتازة ومؤثرة.

دارفور هي أول مشروع تجريبي لمجلس الأمن لإشراك المحكمة الجنائية الدولية في الجهود الدولية لتطبيع الحالة في بلد بعينه، وهو السودان، بغية معالجة الانقسامات الطائفية هناك وتعزيز المصالحة الوطنية. لقد بدأ ذلك المشروع عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) قبل ١٨ عاما تقريبا. ومنذ ذلك الحين استبدل اثنان من المدعين العامين وتم

الطريق نحو المساواة والمصالحة وإحلال السلام والأمن الدائمين في السودان. في ذلك الصدد، ينبغي أن تكون ولاية المحكمة الجنائية الدولية أداة تكميلية لعملية السلام في السودان من خلال التعاون بصورة وثيقة مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين.

تلاحظ موزامبيق أن البلد قد أحرز تقدماً مشجعاً نحو السلام في ظل الحكومة الانتقالية. ونرى خطوات إيجابية في الإعراب عن الالتزام باتفاق جوبا للسلام ومكافحة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود فضلاً عن الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون مع البلدان المجاورة. لقد أحال مجلس الأمن الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية قبل ١٨ عاماً تقريباً بواسطة القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ومن المهم أن يفكر هذا الجهاز في آثار القرار المتخذ في عام ٢٠٠٥ على عملية السلام في السودان. ونفهم أن هناك حاجة أيضاً إلى منح امتيازات لآليات وهيئات القضاء والمصالحة الوطنية والإقليمية والقارية مثل أحكام العدالة الانتقالية في اتفاق جوبا للسلام والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مع تعزيز التكامل فيما بينها.

تعرب موزامبيق عن تأييدها لعملية السلام في السودان وترحب ببداية المرحلة النهائية من العملية السياسية التي ييسرها الآلية الثلاثية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. كما تشيد موزامبيق بالتقدم الذي أحرزته حكومة السودان في دعم تعزيز وجود مكتب المدعي العام في البلد، وترحب بالتزام السلطات السودانية بتعزيز التعاون مع المكتب. ويبين تقرير المدعي العام بعض الفرص المتاحة للتعاون البناء مع حكومة السودان لتهيئة بيئة مواتية للتعايش والمصالحة وتعزيز الجهود الرامية إلى استعادة السلام الدائم في السودان. في ذلك السياق نشجع مكتب المدعي العام على مواصلة الحوار والتفاعل مع حكومة السودان وجميع أصحاب المصلحة لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء مناقشات بناءة بشأن طريق المضي قدماً. ونشجع أيضاً مكتب المدعي العام على مواصلة المشاركة مع الاتحاد الأفريقي في هذه العملية.

وفي الختام، نتوقع أن تواصل حكومة السودان ومكتب المدعي العام البحث عن سبل للعمل معاً لتحقيق العدالة للشعب السوداني.

ذلك المجال على نحو استباقي أكثر. وبالطبع هذه ليست مسألة إشراف كامل. ولم تكن هناك حاجة - على الأقل حتى الآن - إلى اللجوء إلى اتخاذ تدابير مفردة من قبيل فرض جزاءات فردية على المدعي العام وغيره من مسؤولي المحكمة على منوال الولايات المتحدة. من المهم أن نوضح للمحكمة باستمرار أن إجراءاتها الرامية إلى تقديم المسؤولين إلى العدالة ليست غاية في حد ذاتها بل هي جزء من جهود أكبر يبذلها المجتمع الدولي لتوطيد عمليات السلام في السودان.

أخيراً، ما زلنا نسمع خلال إحاطاتنا أصواتاً تدعو إلى حصول عمل المحكمة الجنائية الدولية في الحالتين المحاليتين إليها إما على تمويل جزئي أو كامل من الأمم المتحدة. ولكن فلننظر إلى واقع الأمر كما هو مبين في الفقرة ٧ من القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) بشأن التصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

”يسلم بأنه لا يجوز أن تتحمل الأمم المتحدة أية نفقات متكبدة فيما يتصل بالإحالة، بما فيها النفقات المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية فيما يتصل بتلك الإحالة، وأن تتحمل تلك التكاليف الأطراف في نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية“.

ونحن واثقون من أن الشعب السوداني قادر على تحقيق العدالة دون تدخل، بيد أن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية تثير العديد من الأسئلة.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على ما قدمه من معلومات مستكملة عن الحالة في السودان. وأرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم للسودان.

نشيد بالدور الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب في حالات الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان، فضلاً عن مساهمتها القيمة في صون السلم والأمن الدوليين. لقد طرح اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين في دارفور نظرة ثاقبة ومفيدة في ذلك الصدد بالتشديد على أهمية العدالة والمساءلة وحماية حقوق الإنسان. ونرى أن التصدي للمظالم أمر حاسم في تمهيد

ونعرب عن تقديرنا للتعاون الذي أفادت المدعية العامة بأنها تلقتة من بلدان ثالثة ومؤسسات دولية، ما مكن من الحصول على أشكال جديدة من مواد الإثبات المتعلقة بالمشتببه فيهم الذين تم التعرف عليهم. ونحن مقتنعون بأن إحالة المجلس للقضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تصبح آلية فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن نعزز مستوى التعاون والتنسيق بين المحكمة والمجلس وأن نكفل توفير الموارد اللازمة لتنفيذه. إن إكوادور عضو مؤسس في المحكمة الجنائية الدولية، واحترام القانون الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب هي إحدى ركائز سياستها الخارجية. لذلك نؤكد مجدداً دعمنا للعمل الذي يضطلع به مكتب المدعي العام، والذي نعتقد أنه سيسهم في تحقيق المصالحة الوطنية والسلام المستدام في السودان.

السيد ليانغ هونغ تشو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان على إحاطته وأرحب بحضور الممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

ما فتئت الحالة السياسية في السودان تتحسن مؤخراً. ففي وقت سابق من هذا الشهر، تم إطلاق المرحلة الأخيرة من العملية السياسية في السودان، وهي علامة مهمة أخرى على التقدم منذ توقيع الاتفاق السياسي الإطاري من قبل الأطراف الرئيسية في السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. ونرحب بالتطورات ويحدونا أمل صادق في أن تضع جميع الأطراف في السودان مصالح البلد وشعبه في المقام الأول، وأن تشارك بنشاط في المرحلة النهائية من المفاوضات، وأن تعيد الانتقال السياسي إلى المسار الصحيح في أقرب وقت ممكن. ونتوقع أيضاً أن يواصل السودان تحقيق المزيد من الإنجازات على طريق السلام والاستقرار والتنمية.

إن إعادة إرساء سيادة القانون وتحقيق العدالة في دارفور هما الهدفان المشتركان للمجتمع الدولي. وتقدر الصين استخدام الحكومة السودانية للعدالة والمساءلة كوسيلة هامة لتحقيق سلام دائم، من خلال إنشاء لجنة للعدالة الانتقالية، بما يتفق مع أحكام اتفاق جوبا للسلام، وتوقيع مذكرة التفاهم المبرمة مع المدعي العام والترحيب بزياراته،

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، على عرض تقريره، وأرحب بحضور ممثل السودان في هذه الجلسة.

لقد تابعنا عن كثب محاكمة علي محمد علي عبد الرحمن، وهي القضية الأولى في المحكمة المتعلقة بالحالة في دارفور والأولى بناء على إحالة من مجلس الأمن. وكما أشار آخرون بعد ظهر اليوم، نشير نحن أيضاً إلى أن الأمر استغرق أكثر من ١٧ عاماً حتى يُحاكم على الجرائم التي اتهم بها، وقد بدأت محاكمته في نيسان/أبريل ٢٠٢٢. ونشجع مكتب المدعي العام على تركيز عمله على اختتام القضية، لأنه سيبعث برسالة أمل إلى الضحايا بأن مرتكبي الجرائم الفظيعة سيواجهون العدالة. كما ندعو الحكومة السودانية إلى تنفيذ مذكرات التوقيف التي أصدرتها المحكمة بحق أربعة متهمين، ثلاثة منهم محتجزون لدى الحكومة السودانية، بمن فيهم الرئيس السابق عمر البشير، والعمل مع المحكمة لتقديمهم للعدالة. ونعرب عن تقديرنا للمعلومات المستكملة التي قدمها المدعي العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التحقيق والمقاضاة المحدثة، التي أتاحت اتباع نهج أكثر استهدافاً يتضمن نقاطاً مرجعية.

وفي ذلك الصدد، نشير مع القلق إلى أن عدم الامتثال للعديد من المعايير المرجعية نجم عن عدم كفاية التعاون من جانب حكومة السودان. وكما هو مفصل في تقرير المدعي العام، وعلى الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها السلطات السودانية خلال زيارته في آب/أغسطس ٢٠٢٢، لا تزال هناك عقبات أمام أعمال التحقيق، مثل عدم الوصول إلى الوثائق والمحفوظات، وعدم الاستجابة لطلبات المساعدة والقيود المفروضة على إصدار التأشيرات. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت تغييرات دائمة على تعيين جهات الاتصال في المؤسسات الوطنية في السودان. ونحث حكومة السودان على الوفاء بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة وهيئاتها وفقاً للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) ومذكرة التفاهم المبرمة مع مكتب المدعي العام والتعهدات التي قطعتها سلطات البلد. إن تعاونها حاسم لا لتحقيق الأهداف التي حددها المدعي العام في تقريره فحسب، بل لتجنب مواصلة إفلات المسؤولين عن الحوادث التي وقعت في دارفور من العقاب وهو الأهم.

النفقات المتكبدة نتيجة للإحالات الواردة من مجلس الأمن، بل الأمم المتحدة أيضاً.

أود أن أهنئ فريق السيد خان على التقدم المحرز في قضية عبد الرحمن. فهذه المحاكمة التاريخية ليست الأولى المتعلقة بالحالة في دارفور فحسب، بل هي أيضاً أول قضية تنتظر فيها المحكمة بموجب إحالة من مجلس الأمن. وبعد أكثر من عقدين من الزمن، تتحقق العدالة أخيراً.

وقد أبرزت جلسات المحاكمة المعاناة الإنسانية للأشخاص الذين فقدوا أسرهم والذين لم يتمكنوا حتى من تأبين أحبائهم من خلال مراسم جنازية لائقة. وبوصفها أول محكمة جنائية دولية محايدة دائمة، ينبغي ألا تكون المحكمة الجنائية الدولية أداة للضغط السياسي على البلدان النامية، بل وسيلة لتحقيق العدالة لصالح الضحايا. وتؤكد البرازيل من جديد حقهم في جبر الضرر، بما في ذلك التعويضات الجماعية.

إن تأخير إحقاق العدالة هو إنكار للعدالة. ونذكر الدور الرئيسي الذي ستضطلع به السلطات السودانية في التحقيق الفعال في الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد سكان دارفور وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي غياب مثل هذه الإجراءات، تزداد أهمية دعم المحكمة الجنائية الدولية في جهودها للوفاء بدورها المؤسسي المنوط بها بموجب نظام روما الأساسي.

وفي هذا السياق، تشيد البرازيل بجهود مكتب المدعي العام من أجل إنشاء مكتب ميداني في الخرطوم، مما سيقرب المحكمة من الضحايا والشهود ويعزز قدرتها على جمع الأدلة. وتحت البرازيل السلطات السودانية على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل توفير إمكانية الوصول بلا عوائق إلى الوثائق ذات الصلة بالتحقيقات وتعزيز الوجود الميداني لمكتب المدعي العام في الخرطوم، وفقاً لالتزاماتها المنصوص عليها في القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

وتقدر البرازيل أيضاً تقدير زيارات السيد خان إلى دارفور ولقائه مع النازحين داخياً. ونرحب بأول اجتماع مائدة مستديرة مواضيعية مع المجتمع المدني، يُكرس للجرائم المرتكبة ضد الأطفال، ونعرب

ضمن جهود أخرى. وينبغي أن يكون من البديهي أن تنفيذ اتفاق جوبا للسلام وبناء القدرة القضائية للحكومة السودانية يتطلبان دعماً مالياً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوقف التدخل السياسي، وأن يقدم مساعدة ملموسة للسودان، وأن يستجيب بشكل بناء لرفع الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن - وهي مسألة تثير قلق السودان.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على أن موقف الصين من تدخل المحكمة الجنائية الدولية في الشأن السوداني لم يتغير. ونأمل أن تلتزم المحكمة التزاماً صارماً بمبدأ الولاية القضائية التكميلية، وأن تحترم السيادة القضائية للسودان بجدية، وأن تراعي تماماً آراء الحكومة السودانية ذات الصلة، وأن تحافظ على استقلالها وحيادها وموضوعيتها في التحقيقات والمقاضاة والمحاكمات، وأن تكفل أن يؤدي عملها إلى تعزيز العدالة القضائية وتحقيق السلام الدائم في السودان.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان على تقريره السادس والثلاثين المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ومن المؤكد أن القرار معلم بارز في تاريخ العدالة الجنائية الدولية. وهذه هي المرة الأولى التي يستفيد فيها مجلس الأمن من سلطته لإحالة حالة إلى المحكمة، على الرغم من أنه سمح بحصانات انتقائية. وأرحب أيضاً بوفد السودان في هذه الجلسة.

تشكل هذه الإحاطات فرصاً طيبة للمجلس لمناقشة تنفيذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) والإعراب عن دعم المجلس لعمل المحكمة الجنائية الدولية. ولا يوجد سلام مستدام من دون عدالة. وأكرر دعم البرازيل الثابت للمحكمة الجنائية الدولية كأداة أساسية لتحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم وفق تصنيف القانون الدولي.

وترحب البرازيل بإعطاء المدعية العامة الأولوية للإحالات الواردة من مجلس الأمن، بما في ذلك تخصيص موارد إضافية، على النحو المبين في التقرير. وفي هذا الصدد، بينما تؤكد البرازيل من جديد التزامها بتحقيق عالمية الولاية القضائية للمحكمة، فإنها تكرر التأكيد على ضرورة ألا تتحمل الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وحدها

إن الإفلات من العقاب يزرع البذور لاستمرار العنف. وكفالة المساءلة من أجل سكان دارفور أمر أساسي إذا أردنا أن نوقف دورة العنف بصورة نهائية. وما زلنا نؤمن إيماناً راسخاً بأن هناك مجالا لتوطيد وتحسين العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما من خلال الإحالات الواردة من المجلس إلى المحكمة، لضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة المرتكبة في جميع المناطق. وتدل إحالة الحالة في دارفور على أنه عندما نعمل معاً، يمكن للمجلس أن يحرز تقدماً حقيقياً نحو تحقيق المساءلة.

ونرحب بالتقدم المحرز في محاكمة السيد عبد الرحمن ويسرنا أيضاً أن المدعي العام يتوقع البت في قضيته في شباط/فبراير. وتجدر الإشارة بالتعاون المعزز مع دول ثالثة والمؤسسات الدولية، والذي كفل الحصول على أشكال جديدة من مواد الإثبات. والأهم من ذلك، نود أن نشيد بالشجاعة والتصميم الهائلين للشهود، ولا سيما ضحايا العنف الجنسي والجنساني، والذين من دونهم لكان ذلك مستحيلاً.

وكما جاء في التقرير، نُظمت مائدة مستديرة مكرسة للجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ونشجع بقوة هذه الجهود وتحسين التعاون مع كل من منظمات المجتمع المدني وممثلي المجتمعات المحلية المتضررة.

أود أيضاً أن أشكر المدعي العام خان على نهجه المنفتح في تقديم التقارير واستمرار إعطاء الأولوية للإحالات الواردة من مجلس الأمن، كما يتضح من تخصيص موارد مكرسة لهذا التحقيق. نغتنم هذه الفرصة للوقوف إلى جانبه في التأكيد على أن التعاون الكامل من جانب السلطات السودانية يظل محورياً في أعمال التحقيق في جميع القضايا ولتلبية التوقعات المشروعة للناجين.

ونأسف لعدم إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المجالات الأربعة ذات الأولوية التي حددها المدعي العام، وندعو إلى إتاحة الوصول بلا عوائق إلى الوثائق والشهود وإلى دعم إنشاء وجود ميداني في الخرطوم ومنح التأشيرات المطلوبة وتقديم ردود سريعة على طلبات المساعدة.

عن دعمنا لمبادرات مكتب المدعي العام لتمكين الضحايا والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة.

أود أيضاً أن أؤكد مجدداً دعمنا للاتفاق السياسي الإطاري المبرم في ٥ كانون الأول/ديسمبر ومرحلته الحالية من المحادثات السياسية ولاستئناف عملية الانتقال إلى الديمقراطية بقيادة مدنية في السودان. ونؤيد تأييداً تاماً جهود التيسير الحيوية التي تقوم بها الآلية الثلاثية المؤلفة من ممثلي الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة. وتثق البرازيل في أن الموقعين على الاتفاق سيتفقون عاجلاً وليس آجلاً على خرائط طريق واقعية قابلة للتحقيق، وقبل كل شيء، شاملة للجميع. ونحن واثقون من أن الموقعين سيواصلون المشاركة في حلقات عمل شاملة للجميع لمعالجة التحديات المعقدة، ولكن ذات الأهمية الحاسمة، مثل المساءلة والعدالة الانتقالية.

ونتفق مع الممثل الخاص للأمين العام للسودان فيما يتعلق بالأمال في التوصل إلى حل سياسي عادل للأزمة التي طال أمدها في الخرطوم. وكما أشار الممثل الخاص بيرتس مؤخراً، فإن حل الأزمة سيعني أن الشعب السوداني سيشكل قريباً حكومة يقودها مدنيون. ونأمل أن يمكن تحقيق إنجاز كهذا السودان وقادته والشعب السوداني من مواصلة العمل معاً وتقدير شرعية المؤسسات التي يقومون ببنائها والتصدي للتحديات المتبقية في دارفور.

أخيراً، فإن البرازيل، التي تفخر بكونها عضواً مؤسساً للمحكمة الجنائية الدولية، لديها التزام مطلق بالقانون الدولي والعدالة الدولية. فقد مثل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها محكمة دائمة منشأة بموجب معاهدة، إنجازاً كبيراً في كفالة تحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم وفق تصنيف القانون الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه للمحكمة وأن يتعاون معها حتى تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها الحاسمة.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر المدعي العام كريم خان وأعضاء فريقه على تقديم التقرير عن الحالة في دارفور وعلى التزامهم بمواصلة السعي إلى تحقيق العدالة. وأرحب أيضاً بالممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

تتسيق التحقيقات والمقاضاة، فضلا عن المساعدة القانونية. ونشير إلى الالتزامات التي قطعتها السلطات السودانية على نفسها بالتعاون الكامل مع المحكمة دعما لعملها، بالطبع من دون التخلي عن ولايتها القضائية الرئيسية أو سيادتها الوطنية.

إن موافقة السلطات السودانية في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢١ على توقيع اتفاق يحدد طرائق التعاون الحيوي بين السودان ومكتب المدعي العام، لا تزال تمثل خطوة مهمة. وبطبيعة الحال، يجب تنفيذ ذلك الاتفاق لمساعدة المحكمة على تجديد استراتيجيتها بغية مواصلة تحقيقاتها في مزاعم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ضمن الأطر الزمنية المتوقعة ومع احترام مبدأ الشرعية وبروح الحوار المتبادل والموسع مع السلطات السودانية.

ونؤيد جميع المبادرات التي تيسر تقديم المحكمة معلومات مستكملة ومتابعة الالتزامات التي قطعتها السودان في سياق ذلك الاتفاق بغية الاستفادة من الزخم الأولي وتوخي تدابير دعم إضافية، بما في ذلك تخصيص الموارد الأساسية. ونرحب بالشراكات التي أقيمت أو المتوخاة بين المحكمة الجنائية الدولية والدول الأطراف وغير الأطراف ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز التعاون القانوني بشأن القضايا المعلقة والحديثة، مع وجود أدلة مرتبطة بمشتبه بهم جدد أو قضايا ذات صلة.

ونشدد على أهمية إيلاء اهتمام خاص للمجتمع المدني الذي يمثل ضحايا النزاع في دارفور والناجين منه، فضلا عن حماية الشهود. ونشجع المدعي العام على مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين فعالية الخدمات وتقديمها، مع الإشارة إلى أن زيارته لمخيمات المشردين ساعدت على تعزيز الحوار مع المتضررين. ونشيد ببناء قدرات المحققين وإشراك خبراء ناطقين باللغة العربية في الفريق، وهو أمر قيم لأنه يضمن أيضا مبدأ الشرعية ويرسي الثقة مع الضحايا والشهود على وجه التحديد.

وبطبيعة الحال، لا تزال فعالية تلك التدابير المختلفة تتوقف على تحسن الحالة السياسية والأمنية في السودان، الذي يواجهه، كما نعلم،

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن التزام مالطة بمسار السودان نحو الاستقرار السياسي، الذي تدعمه عملية انتقال سياسي ذات مغزى. ونرحب بالتوقيع على الاتفاق السياسي الإطاري في كانون الأول/ديسمبر الماضي والذي يرسي فعليا الأساس لاتفاق نهائي يبشر بواقع جديد للسودان وشعبه. ونؤكد من جديد دعما الكامل لمساعي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الرامية إلى تنسيق الجهود في عملية السلام. ونكرر التأكيد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب في العملية الانتقالية ونشجع الأطراف على إدراج تطلعاتهم في الاتفاق النهائي.

إن هدفنا الجماعي في هذا السياق هو ضمان تحقيق سلام دائم ومستدام في السودان. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا إذا تحققت العدالة لضحايا الجرائم الوحشية والناجين منها. ويمكن لمكتب المدعي العام والمحكمة التعويل على استمرار مالطة في دعمها الثابت للمساءلة.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن التقرير السادس والثلاثين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عن الحالة في دارفور عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وأشكر المدعي العام كريم خان على إطلاعنا على آخر المستجدات بشأن أنشطة المحكمة، وأرحب بمشاركة ممثل السودان في جلسة اليوم.

ونحيط علما بالإجراءات القضائية الجارية كجزء من التحقيقات التي أجرتها المحكمة الجنائية الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بغية اختتام المحاكمات المعلقة، لأننا نعتقد أنها ستساعد على تعزيز العدالة الجنائية الدولية بشكل مجد، وبناء السلام على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وقد تم إحراز تقدم كبير في القضية المرفوعة ضد علي محمد علي عبد الرحمن، بما في ذلك التهم الموجهة إليه، وهو خطوة مهمة.

وترحب غابون بإعادة تقييم الاستراتيجية التي يتبعها مكتب المدعي العام، الموجهة نحو التعجيل بالتعاون الجنائي بغية تحسين

سيسعون دائما إلى تحقيق العدالة، مهما طال أمد ذلك، على النحو الوارد بإسهاب في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ من التقرير، الذي يتضمن شهادات الشهود.

ونشيد بجهود المكتب لزيادة السبل التي يتعامل من خلالها مع الشهود ولإطلاق نداء عام للحصول على معلومات فيما يتعلق بالحالة في دارفور. سيسمح النداء العام للأفراد بالاتصال بالمكتب وتقديم معلومات حول ما يعرفوه أو شهدوا حدوثه فيما يتعلق بالحالات التي يسعى المكتب للحصول على مزيد من المعلومات بشأنها.

وتعتقد غانا أن زيارة المدعي العام إلى السودان في آب/أغسطس ٢٠٢٢، ولا سيما زيارته إلى دارفور ومخيمات المشردين داخليا، وفرت منبرا مهما للحوار وتعزيز التعاون مع المجتمعات المحلية، فضلا عن جهود العلاقات العامة.

وفيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بوادي صالح ومكجر، المتعلقة بالجرائم المرتكبة داخل محليات غرب دارفور، بما في ذلك أعمال القتل والاغتصاب وتدمير الممتلكات والنهب، من دواعي السرور أن نلاحظ أن المكتب يعمل وفقا للمعيار المرجعي المقدم إلى المجلس خلال جلسة الإحاطة الخامسة والثلاثين (انظر S/PV.9113) للانتهاء من قضيته في شباط/فبراير.

وفيما يتعلق بالتعاون بين المكتب والسلطات السودانية، تود غانا أن تغتنم هذه الفرصة لتشجيع التعاون الكامل من جانب السلطات السودانية المعنية، الذي يظل محوريا للتجديد بأعمال التحقيق التي يقوم بها المكتب والتأكد من تلبية التوقعات المشروعة للناجين. وتشير غانا إلى أن المدعي العام قد فصل في تقريره الخامس والثلاثين بعض المجالات الرئيسية لعمل المكتب. وللأسف، يشير التقرير إلى أنه لم يتم الوفاء بتلك الالتزامات، ولم يُحرز سوى تقدم حقيقي طفيف في شتى المجالات ذات الأولوية التي حددها المدعي العام في التقرير السابق المقدم إلى مجلس الأمن. ونلاحظ استمرار القلق إزاء إصدار التأشيرات، الذي يبدو أنه قد تراجع عن مساره، حيث يُطلب الآن من مقدمي الطلبات تقديم سيرهم الذاتية كجزء من عملية تقديم الطلبات

تحديات أمنية وسياسية واقتصادية متعددة. ونشيد بالجهود الدولية، وعلى وجه التحديد الآلية الثلاثية، التي تتألف من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بالمسؤولية وضبط النفس بغية تخفيف حدة التوتر ووضع حد للعنف الذي يؤدي بحياة ضحايا جدد في دارفور.

وكجزء من الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة في الجرائم التي يُزعم أنها ارتُكبت في عام ٢٠٠٣، لا يساورنا شك في أن مكتب المدعي العام سيأخذ في الحسبان الحالة السياسية الحساسة في السودان. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الاستعادة السريعة للنظام الدستوري ستيسر زيادة التعاون بين المحكمة والسلطات السودانية. ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أن السودان يمر بمرحلة محورية في تاريخه، تتطلب تفهما خاصا، وأن هناك عدة قرارات ذات أولوية يتعين اتخاذها فيما يتعلق باستقرار البلد وأمنه، والاستجابات للتحديات الإنسانية، وبطبيعة الحال، المساواة والعدالة عن الفظائع التي ارتكبت.

في الختام، تود غابون أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لجهود المدعي العام ومكتبه، وتشجع السلطات السودانية على مواصلة التعاون الكامل مع مكتب المدعي العام. وتظل تلك الشراكة حيوية للتنفيذ الفعال للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

السيد بواتنغ (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد كريم خان على إحاطته السادسة والثلاثين لمجلس الأمن عن أنشطة مكتب المدعي العام بشأن ملف السودان. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بممثل السودان في جلسة اليوم.

يبين التقرير جدية المكتب في التعامل مع الإفلات من العقاب في السودان استنادا إلى التقدم السريع المحرز فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة في القضية المرفوعة ضد علي محمد علي عبد الرحمن. ولعلكم تذكرون، فإن هذه هي المحاكمة الأولى في المحكمة التي تستند إلى إحالة من المجلس. ولذلك، فإن غانا تشعر بالتفاؤل بشكل خاص لشجاعة الضحايا والشهود الذين تحدا جميع المخاطر بالتقدم للإدلاء بشهاداتهم. وتدل الشجاعة التي أبديت على أن ضحايا الجرائم الفظيعة

أود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر مرة أخرى للسيد خان على قيادته للمكتب والإشادة بالدول الأطراف وغير الأطراف التي تتعاون مع المكتب وتسانده في الاضطلاع بولايته عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، باعتباره أول إحالة من مجلس الأمن. ونأمل أن يتمكن المجلس من توحيد الصف في دعمه لعمل المكتب بوصف هذا الدعم رسالة قوية للجنة المحتملين مرتكبي الجرائم الفظيعة بأن المجتمع الدولي يمتد هذه الجرائم وأن مرتكبيها لن يحطوا بالإفلات من العقاب.

السيدة ديم لابليل (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): اسمحو لي أيضاً أن أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، على العرض الشامل لتقريره السادس والعشرين عن أنشطة مكتبه. إن زيارته إلى السودان في آب/أغسطس ٢٠٢٢، وخاصة إلى مخيمات المشردين داخلياً، بعثت الأمل في نفوس ضحايا النزاع والمجتمعات المحلية، وهي مبادرة مرحب بها.

إن التحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية في الحالة في دارفور، بناء على طلب مجلس الأمن، يكتسي أهمية أكبر في هذا الوقت من المرحلة الانتقالية الهشة في السودان. فلا تزال الأزمة السياسية تعوق عملية السلام في دارفور. ولن يكون بناء السلام الدائم والشامل للجميع في المنطقة ممكناً من دون تحقيق العدالة. إن مكافحة إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب هي جزء من استعادة الحياة الديمقراطية والمصالحة ونجاح سيادة القانون.

ونحن نقدر أن الأحداث في السودان كان لها أثر مقلق للغاية على التقدم المحرز في تحقيقات المحكمة. ولذلك ندعو السلطات السودانية إلى التعاون الكامل مع مكتب المدعي العام والوفاء بالتزاماتها ليس بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) فحسب، بل أيضاً بموجب اتفاق جوبا للسلام ومذكرة التفاهم التي أبرمها مكتب المدعي العام. ويجب تقديم كل المساعدة اللازمة للمحققين، الذين يجب أن تتاح لهم إمكانية الوصول الآمن إلى الأراضي السودانية، وخاصة إلى مسارح الجريمة والأدلة والشهود، بما في ذلك عندما يكون الشهود محتجزين في مراكز الاحتجاز. وبموجب الاتفاقات المبرمة مع الحكومة السودانية، ينبغي

لإصدار تأشيرات دخول لمرة واحدة فقط. وفي هذا الصدد، نشجع السلطات السودانية ذات الصلة على إيلاء الاعتبار لما يلي: أولاً، توفير إمكانية الوصول دون عوائق إلى الوثائق والشهود في السودان؛ وثانياً، دعم إنشاء وجود ميداني في السودان؛ وثالثاً، ضمان الاستجابة السريعة لطلبات المساعدة التي يقدمها المكتب إلى السلطات السودانية. وإذ أدعو السلطات السودانية المختصة إلى التعاون الكامل، أود أن أؤكد مجدداً موقف غانا بأن هذا التعاون ينبغي ألا يتجاوز مبدأ التكامل، وهو مبدأ جوهري في نظام روما الأساسي. وفي هذا الصدد، نشجع المكتب على مواصلة العمل مع النظام القضائي السوداني وتوفير ما يلزم من دعم تقني وبناء للقدرات.

وتشيد غانا بالجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب لتمكين الضحايا والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة بتقريب عمله من هذه المجتمعات من خلال الزيادة المقترحة في تواتر البعثات إلى دارفور، فضلاً عن تعزيز الوجود الميداني الدائم للمكتب، والذي من أجله دعت غانا إلى تعاون السلطات السودانية.

ونلاحظ كذلك أن المكتب، خلال الفترة قيد الاستعراض، قد وسّع وعمّق انخراطه مع دول وكيانات ثالثة دعماً لأنشطته في مجالي التحقيق والمقاضاة. ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن المساعدة والتعاون الكبيرين اللذين تلقيناها من عدد من تلك الدول قد ساعدا في إحراز تقدم في محاكمة السيد عبد الرحمن. ندعو الدول الأطراف وغير الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية إلى مواصلة التعاون مع المكتب من خلال الاستجابة لطلباته في الوقت المناسب من أجل تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية وكفاءة عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

نحث المكتب على مواصلة جهوده لزيادة التعاون والحوار مع الدول الأفريقية، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي. وكما أكدنا دائماً، لا يمكن لهذا النهج أن يساعد على معالجة انعدام التعاون بين المحكمة والسلطات السودانية فحسب بل يمكنه أيضاً أن يحظى بأوسع دعم لمعالجة المسائل المتعلقة بالمساءلة في القضايا الأخرى التي تحقق فيها المحكمة.

بشكل خاص على الحالة الأمنية في دارفور. فقد أدى إلى زيادة العنف، بما في ذلك العنف الطائفي. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن ذلك العنف. ونكرر أيضا دعوتنا إلى نشر قوة الحماية المشتركة المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام. السلطات السودانية تقع على عاتقها مسؤولية حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق. ويجب أن تظل تلك المسائل من الأولويات.

إن الاتفاق الإطاري الموقع في ٥ كانون الأول/ديسمبر بين الجيش وقوى الحرية والتغيير، الذي نرحب به بوصفه خطوة هامة نحو السلام والديمقراطية، يجب أن يسمح الآن باستعادة الانتقال الديمقراطي بقيادة مدنية. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتيسير الحوار بين الأطراف السودانية. ومن المهم الآن أن تمضي الأطراف السودانية قدما في أقرب وقت ممكن لوضع اللمسات الأخيرة على مختلف حلقات العمل المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري. وحالما يتم تشكيل حكومة مدنية جديدة ستتمكن فرنسا من إعادة الالتزام الكامل بتعاونها مع السلطات السودانية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن فرنسا، إلى جانب شركائها، ولا سيما الأوروبيين وغيرهم، ستظل محتشة من أجل دعم الانتقال السياسي في السودان، فضلا عن مساءلة مرتكبي الجرائم، بمن فيهم الخاضعون للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعي العام خان على إحاطته. نشيد به وبفريقه، بمن في ذلك المستشار الخاص المعني بدارفور، على تقانيهم في تحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في دارفور. ونؤيد بقوة المحكمة الجنائية الدولية في أداء مهمتها. إن التزام المحكمة الجنائية الدولية بالمساءلة هو مرتكز الأمل الوحيد للناجين وعائلات الضحايا. وبذل على ذلك الترحيب بالمدعي العام خان في دارفور في آب/أغسطس ٢٠٢٢.

إنشاء مكتب محلي للمحكمة الجنائية الدولية في الخرطوم في أقرب وقت ممكن.

وترحب فرنسا بالتقدم الكبير المحرز في القضية المرفوعة ضد السيد عبد الرحمن، المعروف أيضا باسم علي قشيب. هذه هي القضية الأولى المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية التي تبدأ المحاكمة فيها بشأن الحالة في دارفور والأولى بعد إحالة من مجلس الأمن. إننا نشيد بسير إجراءات المحاكمة بكفاءة، وذلك بفضل عمل المدعي العام والقضاة، من أجل ضمان تحقيق العدالة خلال فترة زمنية معقولة. تمثل هذه المحاكمة لحظة حاسمة للناجين وعائلات الضحايا. وفي هذا الصدد، نذكر بأنه من الضروري أن يتمكن الشهود في هذه القضية من الإدلاء بشهاداتهم بأمان تام، دون التعرض لخطر الانتقام ودون عوائق.

بالإضافة إلى ذلك، وفي حين لا يزال التكامل مبدأ أساسياً، فإن تنفيذ أوامر الاعتقال العالقة هو أمر بالغ الأهمية. ندعو السودان إلى تسليم السيد هارون إلى المحكمة الجنائية الدولية في أقرب وقت ممكن. ونحث السيد باندا مرة أخرى على تسليم نفسه فوراً إلى المحكمة حتى تتسنى محاكمته. ونشيد بالتعاون المتزايد بين مكتب المدعي العام ودول ثالثة ومنظمات دولية، وهو ما ساعد على إعطاء دفعة لعدة تحقيقات تجريها المحكمة والحصول على أدلة جديدة.

وبينما يجري المدعي العام تحقيقات أساسية في جميع الانتهاكات ضمن نطاق ولايته القضائية، نؤكد من جديد دعم فرنسا للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تمثل الولاية القضائية الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة ذات الولاية العالمية.

واسمحوا لي أن أغتنم فرصة وجود السلطات السودانية والممثلين السودانيين للإدلاء ببعض الملاحظات الأكثر عمومية، والتي قد تؤثر أيضا على التعاون مع المحكمة. يرتبط التزام فرنسا تجاه السودان منذ عام ٢٠١٩ ارتباطا وثيقا بالانتقال الديمقراطي الجاري. إن المآزق السياسي الذي وجدت السلطات العسكرية نفسها فيه قد عرض للخطر العديد من إنجازات العاملين الماضيين. يؤثر عدم الاستقرار السياسي

السيد المزروعى (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر المدعي العام، السيد كريم خان، على إحاطته الوافية بشأن المستجدات المتعلقة بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية في دارفور وأرحب بمشاركة ممثل السودان، السفير الحارث محمد، في جلسة اليوم.

مر السودان خلال العام الماضي وحده بظروف استثنائية، شهدنا خلالها جهودا حثيثة من قبل الأطراف السودانية، بدعم من الشركاء الدوليين والإقليميين، لا سيما الآلية الثلاثية، لإطلاق مرحلة انتقالية جديدة. وقد توجت هذه الجهود بتوقيع مجموعة واسعة من الأطراف السودانية على الاتفاق السياسي الإطاري في الشهر الماضي والذي يعد خطوة هامة نحو تحقيق تطلعات الشعب السوداني الشقيق.

كما نرحب بالتطور الإيجابي الأخير الذي شهدناه مطلع هذا العام من حيث انطلاق المرحلة النهائية من العملية السياسية في السودان. ونتمنى للمكونات السودانية خالص التوفيق والسداد في مسيرتهم المقبلة نحو استكمال المرحلة الانتقالية.

وبالتزامن مع هذه التطورات، استمر السودان في التواصل مع مكتب المدعي العام، حيث شمل ذلك تيسير زيارة هامة للمدعي العام إلى السودان في آب/أغسطس ٢٠٢٢، والتي تضمنت اجتماعات مع المسؤولين والأفراد المعنيين في السودان. وفي ظل التطورات السياسية الإيجابية الأخيرة، نأمل استمرار هذا التواصل وأن يرافقه حوار صادق وبناء بين المحكمة الجنائية الدولية والسودان استنادا إلى مبدأ التكامل المنصوص عليه في النظام الأساسي للمحكمة وبما يتماشى مع القوانين الوطنية في السودان.

وتؤكد دولة الإمارات على دعمها لجهود السودان في تنفيذ آليات العدالة الانتقالية وفقا لأحكام اتفاق جوبا للسلام لضمان العدالة لضحايا دارفور. كما يدعم بلدي جهود السودان الأخيرة لتهدئة التوترات في دارفور من خلال اتفاقات المصالحة المحلية والتي ساهمت في دعم استقراره.

وختاماً، لا يفوتنا التأكيد على أن اتفاق جوبا للسلام قد خلق واقعا جديدا في السودان عامة وفي دارفور على وجه الخصوص، الأمر

ونشيد بالتقدم المحرز في محاكمة علي محمد علي عبد الرحمن، كما ذكر المدعي العام خان. فتلك خطوة ملموسة ومهمة نحو تحقيق العدالة لسكان دارفور. وفي الوقت نفسه، فإن تلك المحاكمة، كونها محاكمة تاريخية، بمثابة تذكرة قوية لجميع مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بأن العدالة ستتحقق، مهما طال الوقت - من أجل الشعوب. وسيطوي التاريخ صفحة الإفلات من العقاب في نهاية المطاف.

ويؤسفنا أنه لم يتم بعد الرد على ٣٤ طلبا للمساعدة مقدمة من مكتب المدعي العام، فضلا عن أن المكتب يواجه عقبات لا لزوم لها، حتى فيما يتعلق بالوصول إلى المحفوظات والوثائق العامة. وتلك الأعمال ليست سوى محاولة أخرى لتأخير تحقيق العدالة. وقد أحطنا علما بالمعلومات التي قدمها المدعي العام خان بشأن التعاون مع السلطات السودانية ونحثها على التقيد بالتزاماتها الخفية والتعاون مع مكتب المدعي العام، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥) ومذكرة التفاهم المبرمة مع المحكمة الجنائية الدولية.

وتدعو ألبانيا السلطات السودانية إلى إتاحة إمكانية الوصول الأمن بلا عوائق إلى مساح الجرائم والوثائق ذات الصلة والمحفوظات العامة وشهود الحكومة، فضلا عن دعم تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق كبار المسؤولين حتى يمثلوا أمام العدالة والسماح للمحكمة بإنشاء مكتب دائم له وجود ميداني أكبر. وكما قال المدعي العام خان، فإن تعزيز التعاون بين المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وحكومة السودان أمر لا بد منه لكي يتسنى للمحكمة أن تنجز مهمتها. ونرى أن ذلك يتطلب إجراء حوار صادق وشامل للجميع مع ممثلي مختلف الأطياف السياسية والمجتمع المدني، لا سيما النساء والشباب.

في الختام، نرى أنه من الأهمية بمكان أن يفي المجلس بالوعد الذي قطعه بكفالة تحقيق المساءلة، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، وأن يبعث بالإشارات الصحيحة بشأن تعزيز العدالة وأن يكفل المساءلة عن الفئات المرتكبة في السودان.

لدارفور ومخيمات النازحين داخليا. ونشيد بالنهج الاستراتيجي المتجدد للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك جهود التواصل والتمكين تلك. وكما ذكر الأمين العام في بيانه الذي أدلى به في وقت سابق من هذا الشهر في هذه القاعة (انظر S/PV.9241)، فإن المحكمة الجنائية الدولية هي المؤسسة المحورية لنظام العدالة الجنائية الدولية.

ونود أن نؤكد مجددا دعم اليابان المستمر للمحكمة واستعدادنا لمواصلة توفير الموارد البشرية والمالية لها. ويُشرف اليابان أن تضطلع، بالاشتراك مع سويسرا، بدور جهة التنسيق في المجلس لجدول الأعمال المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ونتطلع إلى إحراز تقدم ملموس بشأن هذا الموضوع.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، أنقدم إليكم في البدء بالتهنئة على انتخاب بلدكم لعضوية مجلس الأمن ورؤاستكم للمجلس خلال الشهر الحالي. ونعرب لكم عن استعدادنا للعمل والتعاون معكم في القضايا ذات الاهتمام المشترك. كما أشكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على الإحاطة التي قدمها اليوم لمجلس الأمن حول قضية دارفور بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

تمثل مسألة تحقيق العدالة في دارفور ركيزة مهمة من ركائز الطموحات التي تقوم بها الحكومة الانتقالية من أجل بسط الأمن والاستقرار في المنطقة. كما أن العدالة هي أحد أركان ثلاثة قامت عليها شعارات ثورة كانون الأول/ديسمبر في السودان. لذلك، فإن السودان ظل، وسيظل، ملتزما بالمحاسبة والمساءلة ضمن سياق قانوني مكتمل وغير مؤقت. وما من شك في أن أساس تلك العدالة وعمودها الفقري هو منع الإفلات من العقاب وضمان المساءلة وإنصاف الضحايا في دارفور.

إن التزام السودان بتحقيق العدالة في دارفور لا ينبع من حرصنا على الوفاء بالتزاماتنا الدولية فحسب، وإنما أيضا استجابة للمطالبات

الذي يتطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم للسودان لاستكمال تنفيذ كافة بنود الاتفاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أود بداية أن أشكر المدعي العام خان على تقريره السادس والثلاثين عن الحالة في دارفور. إن المحكمة الجنائية الدولية تشكل عاملا أساسيا لدعم سيادة القانون؛ وإسهامها في مكافحة الإفلات من العقاب حاسم الأهمية. وتود اليابان أن تؤكد من جديد التزامنا الثابت بالمحكمة الجنائية الدولية ودعمنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب المدعي العام وما يبديه من تقان وقيادة.

وفي عام ٢٠٠٥، أيدت اليابان، بصفتها عضوا في مجلس الأمن في ذلك الوقت، القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) نظرا لأهمية مكافحة الإفلات من العقاب والدور الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية، والذي يكتسي أهمية أساسية للمصالحة بين أطراف النزاع سعيا لتحقيق السلام والأمن المستدامين. وفي ذلك القرار، قرر مجلس الأمن أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف النزاع الأخرى في دارفور تعاونًا كاملا مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة. والسودان ملزم بقبول ذلك القرار وتنفيذه. ونذكر بأن المجلس حث أيضا في قراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥) جميع الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاونًا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم الكبير المحرز في محاكمة السيد عبد الرحمن، المعروف أيضا باسم علي كوشيب - وهي أول قضية يحيلها مجلس الأمن إلى المحكمة. ونشهد اليوم أخيرا، بعد مرور ١٨ عاما على الإحالة، ما سعى إلى المجلس تحقيقه منذ فترة طويلة - ألا وهو أن تصبح العدالة حقيقة واقعة للضحايا. ونحث السلطات السودانية على أن تمتثل لكامل التزاماتها بموجب القرار حتى تتمكن من تلبية توقعات الناجين المشروعة التي طال انتظارها.

ومن المشجع أيضا أن نعلم أن المدعي العام قد زاد من تواصله مع الضحايا والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة من خلال زيارته

الطلبات حسب توقعات المدعي العام. لقد سهّلت السلطات السودانية زيارة المدعي العام للمحكمة إلى الخرطوم ودارفور بدون قيد أو شرط، حيث التقى خلالها بالمسؤولين وزار دارفور واستمع إلى قطاعات واسعة من أصحاب المصلحة والضحايا. وإن مخاطبة المدعي العام لمجلس الأمن في آب/أغسطس الماضي من الخرطوم (انظر S/PV.9113) خير شاهد ودلالة على حجم التعاون بين السودان والمحكمة، وهو أمر لم يكن يخطر على بال، وسيواصل السودان في هذا المسار التعاوني، ولكن المطلوب أخذ الظرف الاستثنائي السياسي في الحسبان.

تعمل السلطات على تغيير واقع الحياة في دارفور بجهود ذاتية حيث تشهد انتقالاً جوهرياً من الحرب والنزاع إلى بناء السلام، وذلك عبر تكوين مفوضية العدالة الانتقالية، كوسيلة لتحقيق العدالة في القضايا التي يصعب فيها استخدام وسائل العدالة العادية، وذلك من خلال كشف الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحات والتعويضات، أي العدالة الترميمية. وستعمل المفوضية، فور إعلانها، على إجراء حوار موسع حتى يأتي عملها ملبياً لتطلعات الضحايا ويكون قادراً على تحقيق جوهر العدالة المطلوبة.

إن السودان قد أبدى، وسيظل يبدي، حسن النوايا. ويعكس رغبة وإرادة حقيقية للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة في قضية دارفور، مما أسفر عن توقيع اتفاقيتين للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. إن التعاون الشامل والكامل والأمل يرتبط أيضاً بإكمال عملية المصادقة على نظام روما الأساسي، وفق نصوص القانون السوداني، حيث تتطلب طلبات التعاون المذكورة بيان الأساس القانوني الذي يستند عليه الطلب وحقائقه الجوهرية ومعلومات مفصلة عن مواقع وهويات الأشخاص. إن حكومة السودان، وفي ظرفها الاستثنائي منقطع النظير، تعامل المحكمة الجنائية أسوة ببقية المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية. ولا توجد أية قيود حيال الاتصالات أو التنقلات التي تجريها المحكمة ولا الأنشطة التي تقوم بها. إن تنفيذ طلبات التعاون، وفق المادة ٩٩، الفقرة ٤ (أ) من النظام الأساسي، تتم حسب الاتفاق في الوقت المناسب بموجب الإجراءات التي يحددها القانون الوطني ما لم يكن ذلك محظوراً في هذا القانون.

الشعبية بإقامة العدالة وتنفيذ شعارات الثورة. ومن هذا المنطلق، سيواصل السودان مساعيه في اتخاذ السبل الكفيلة بتحقيق العدالة في دارفور اقتناعاً منه بأن السلام والعدالة متلازمان لا ينفصلان. إن الحكومة، وهي تفعل ذلك، تنتهج مقاربة شاملة تهدف إلى تحسين مجمل حياة مواطنينا في دارفور.

ومن أجل تحقيق تلك الغاية تم التوقيع على اتفاق جوبا للسلام، كما تعمل السلطات حالياً على التعاون الوثيق مع جميع أطراف الاتفاق من أجل إنفاذه على الوجه الذي يحقق الاستقرار والسلام الشامل والمستدام بالرغم من الصعاب الماثلة. ومن المهم الإشارة إلى أن موضوع العدالة هو إحدى القضايا الرئيسية التي عالجها الاتفاق من خلال التأكيد على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وإقرار ترتيبات للعدالة الانتقالية وإنشاء مفوضية خاصة بذلك. وفي هذا الإطار أيضاً تعمل السلطات على تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين بمشاركة من أطراف اتفاق جوبا للسلام. وبناءً على ما تقدّم، فإنني أودّ الإشارة إلى النقاط الثلاث التالية:

حيث أن تحقيق العدالة في جنايات دارفور يمثل أولوية بالنسبة للحكومة الانتقالية، فإن الحكومة قد فتحت باباً للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية كما لم يكن من قبل، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين السودان والمحكمة في آب/أغسطس من العام الماضي لتأطير ذلك التعاون وتسهيل مهام وفود المحكمة ومحققيها الذين يزورون السودان. وأودّ أن أوضح أن التحديات التي أشار إليها المدعي العام في تقريره، والمتصلة بتعاون السودان مع مكتبه، ترجع بشكل أساسي إلى ظروف السودان الحالية والتحديات المرتبطة بمساره الانتقالي الاستثنائي. وهذا لا يخفى على مجلس الأمن، ونحن على ثقة من أن استئناف مسار الانتقال الديمقراطي قريباً وتشكيل حكومة مدنية من شأنه أن يعكس بدوره إيجاباً على التعاون مع المحكمة.

خلال فترة تلقي السودان طلبات المساعدة من مكتب المدعي العام، لم يكتمل انتقال الاختصاص التنفيذي للتعاون بين السودان والمحكمة الجنائية من وزارة العدل لوزارة الخارجية، مما حال دون البت في هذه

التي ينبغي أن يتوخى فيها بتوسيع قاعدة المشاركة وهذا لا يتأتى بشكله الأمثل ضمن ضغوط النظام الانتقالي الاستثنائي التي يشهدها السودان حالياً والمعروفة للمجلس.

ولذلك، نعتقد بأن الموقف من المحكمة الجنائية الدولية قد شهد تقدماً ملحوظاً أشرت إليه في مقدمة البيان. ولكن لا بد من اكتمال أجهزة النظام الانتقالي بشكل أعدل لينعكس ذلك على متطلبات المحكمة الجنائية، لا سيما أن حركات دارفور المسلحة التي كانت طرفاً في أحداث دارفور أصبحت الآن ضمن الحكومة وفاعلة في اتفاقات سلام جوبا.

إن مسألة مكافحة الإفلات من العقاب تمثل مقصداً من مقاصد تحقيق العدالة، وهي ليست محل خلاف، وتمثل، كما أسلفنا، إحدى أهم أولويات الحكومة الانتقالية وأحد أهم عناصر تحقيق السلام في بلدنا. وتأسيساً على ذلك، نؤكد أننا على اقتناع راسخ والتزام قوي بمكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما في الجرائم الدولية ذات الصلة بدارفور. إن السودان يتعاون مع المدعي العام للمحكمة الجنائية، ولكن مقتصرًا ومحاصراً بواقعه الراهن.

وعليه، وينص ميثاق روما الأساسي، لا يوجد قيد زمني على إجراء التقاضي أو محاكمة المطلوبين، ولكن يجب أن يوافق السودان مع المحكمة الجنائية على الخيارات القانونية مسبقاً. وإنه لم يتم تقديم تفاصيل أو معلومات دقيقة توضح جوانب وأوجه التقدم المحرز في تعاون السودان مع المحكمة الجنائية ولا خارطة الطريق التي ورد ذكرها في التقرير. بجانب عدم ذكر الجهود الجارية والمستمرة من جانب السودان والتسهيلات التي قدمها للمحكمة ومكتب المدعي الذي التقيت بنفسه مع أعضائه في الخرطوم أكثر من مرتين ووفود مكتبه التي زارت السودان مما مكن المحكمة من إحراز تقدم وخطوات إيجابية في قضية دارفور. ولم تقدم المحكمة استراتيجية محددة مكتوبة، حسب علمي، أو أولويات مرسومة أو خطة عمل مدروسة مع الجانب السوداني لدفع مسار العدالة الجنائية الدولية بشكل إيجابي يجنب الخلاف أو العثرات ويكثف التواؤم والانسجام.

إن إجراءات المصادقة على الاتفاقات الدولية، يتم رفعها إلى وزارة العدل لدراسة الاتفاقية ومواءمتها مع التشريعات الوطنية ثم إرسالها إلى مجلس الوزراء لإجازتها، وأخيراً لرئاسة الجمهورية والمجلس التشريعي للمصادقة عليها. وهناك عدة اتفاقيات لم يتم المصادقة عليها لعدم اكتمال الأجهزة الرئيسية المكونة للمرحلة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يشر التقرير إلى الأسباب التي حالت دون تمكين المحكمة الجنائية من الحصول على وثائق ومستندات تقدمت للحصول عليها في طلبات المساعدة المقدمة للسودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢. حيث اكتفى التقرير بوصفها أنها تحديات لا داع لها ومعوقات لعمل مكتب المدعي العام.

إن العدالة الجنائية تقع ضمن أجندة العدالة الانتقالية، التي حالت زحمة الأولويات السياسية الاستثنائية وتحقيق السلام في السودان دون إنفاذها بشكلها الأمثل. إن السودان يقف مع ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، كما قطع بذلك وجزم، ويلتزم بالقانون الدولي المناهض لتلك الانتهاكات البشعة.

إن العدالة الجنائية التي تقوم على القصاص وحده لا تجبر الأضرار التي لحقت بالضحايا. ولذلك فلا بد من اعتبار العدالة المرتجعة أو الترميمية استجابة لحاجات وحقوق الضحايا الذين تكتظ بهم مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً في دارفور، وهذا المشهد يحز في أنفسنا.

إن التعاطي الجنائي العادل يحتاج أيضاً إلى سياسة عدلية ونظام عدالة جنائية مكتمل لا توجد به تعارضات مع التزامات السودان الناشئة عن تعهداته الدولية واتفاقات حقوق الإنسان. وهذا لا تحدثه العجلة، إذ يقول المثل الأمريكي "unsafe at any speed". بل يحتاج إلى تأن وتوسيع قاعدة المشاركة ضمن التعددية الثقافية التي يمثلها السودان. وهذا عمل يتعدى أطر الأجهزة الرسمية بحيث يجعل المشاركة القاعدية والجهات ذات المصلحة والنساء والشباب ضمن أولوياته حتى لا تكون العدالة الجنائية عملية ترفيع جزئية طالما أن الهدف البعيد المنشود هو وقف الإفلات من العقاب. وهذه أجندة تتكامل مع رؤية الأمن القومي،

على معايير ذاتية. ولكن إذا أخذنا حسن النوايا المتوفر من الجانب السوداني وأخذنا ما سيتم التوافق عليه من حوار طلبتموه وأمن عليه يوم أمس حينما التقيت المدعي العام. ولذلك كلنا أمل في أن تزال العثرات البيروقراطية التي جرت وأن يتم تأمين المسار نحو العدالة الجنائية من خلال الوفاق الأمثل بين الجانبين بما يحفظ للسودان سيادته وكيانه الوطني وقانونه الوطني الجنائي المتكامل مع القانون الدولي.

ونعلم أن السودان لم يوقع إلى الآن على نظام روما الأساسي، وإنما تعاونه جاء امتثالاً لقرار الإحالة إلى المحكمة الجنائية ١٥٩٣ (٢٠٠٥). لذلك، كلي أمل أن تتم الاستجابة إلى تلك المطلوبات ضمن السياق الزمني الذي تسمح به الأوضاع في الخرطوم، وليس بالطموحات الأمثل على المستوى الدولي والمقاييس والمؤشرات العالمية. حيث إننا في حالة جد حرجة تحتاج إلى تفهم خاص.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

يتطلع السودان إلى أن يبدي مجلس الأمن تفهماً للوضعية السياسية الراهنة، أخذاً بالاعتبار ظرف الانتقال السياسي المعقد والجهود المبذولة من أجل إحلال السلام والأمن وتأثير ذلك على مجمل الأوضاع بالسودان. كذلك نتطلع إلى دعم المجتمع الدولي للسودان للوصول إلى تحقيق العدالة والسلام والتعايش السلمي والتنمية المستدامة وتأثير السودان الراجح على استقرار السلم والأمن في دول الإقليم.

ولسنا بحاجة إلى أن نورد أن السودان قد تعاون مع المجتمع الدولي في عدد من المحاور، من بينها أن هذا التعاون كان تعاوناً إيجابياً غير مسبوق في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ووقف الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وجرائم المخدرات والسلام والجرائم العابرة للحدود. مما يسهم بدوره في تعزيز مفهوم سيادة حكم القانون وعدم الإفلات من العقاب.

إننا نهيب بمجلس الأمن أن يضع في حسابه الوضعية السياسية الراهنة وأن العجلة التي يقاس بها تحقيق المطلوبات تعتمد أحياناً